أعلن وزير الخارجية الكويتي محمد السالم الصباح، أن بلاده ستطرد ثلاثة دبلوماسيين ايرانيين وردت أسماؤهم في حيثيات الحكم الذي صدر هذا الأسبوع في قضية شبكة التجسس الإيرانية بالكويت، التي قال إنها كانت تقوم بالتجسس لحساب الحرس الثوري الإيراني.

يأتي ذلك بعد أن قصت محكمة كويتية الثلاثاء، بإعدام إيرانيين اثنين وكويتي، إثر إدانتهم بتهمة الانتماء لشبكة تجسس إيرانية، كما حكمت على اثنين آخرين بالسجن المؤبد في إطار القضية التي كشف النقاب عنها في العام الماضي، وأظهرت تورط المتهمين فيها بجمع معلومات عن مواقع عسكرية في الكويت.

واعتبر الصباح في تصريحات نشرتها صحيفة "القبس" الكويتية الخميس، أن الحكم "كشف كيدية هذه الخلية التخريبية، والتي سعت للتآمر على أمن الكويت السياسي والاقتصادي والعسكري"، موضحًا أنه كشف ارتباط هذه الخلية بشكل مباشر بإيران وتحديدًا بالحرس الثوري الإيراني.

وأضاف أنه، ونتيجة لهذا الأمر الخطير، فقد تم تشكيل خلية أزمة في وزارة الخارجية، وتم استدعاء السفير الكويتي من طهران مجدي الظفيري للتشاور، كما سيتم استدعاء القائم بالأعمال الايراني محمد شهابي، وإبلاغه احتجاج الكويت ورفضها.

واعتبر الصباح، أن الحكم "دحض كل ما كان يقال من أن وجود خلية إيرانية مجرد إشاعات وأقاويل، فالأمر لم يعد مجرد اشاعات وانما حقيقة وليس مجرد أقاويل".

وأضاف: "لم يبدر من الكويت الا كل الخير تجاه ايران... ولم نعمل يوما على الاساءة إلى العلاقات مع الجارة ايران.. ولكن في المقابل نرى أن الحرس الثوري زرع هذه الخلية لاستهداف الامن الكويتي.. ونتمنى من الأصدقاء في ايران أن يعوا جيدا خطورة هذا الأمر".

وتابع قائلا: "ستكون لنا إجراءات ليس من خلال التعبير عن ادانة الأمر فقط، ولكن كوزارة خارجية، وبعد تشكيل خلية الأزمة، وسيتم استدعاء القائم بالأعمال الإيراني، وابلاغه رفض الكويت وادانتها لهذا العمل، وكذلك طرد الدبلوماسيين المتورطين أو المشتبه في تورطهم أيضا".

وقال وزير الخارجية الكويتي إنه سيجري اتصالا مع نظيره الإيراني علي أكبر صالحي للتباحث في التطورات.

وكان هؤلاء خضعوا للمحاكمة بتهمة التجسس لصالح إيران ونقل معلومات حول الجيشين الكويتي والأمريكي المنتشر بالدولة الخليجية، إلى الحرس الثوري الإيراني.

وترجع القضية إلى مايو من العام الماضي عندما كشف وسائل إعلام كويتية أن السلطات اعتقلت عددا من الكويتيين والأجانب للاشتباه في أنهم يتجسسون لحساب ايران.

وكانت صحيفة "القبس" هي أول من أشارت إلى القبض على هذه الخلية وقالت إن الموقوفين فيها اتهموا بجمع معلومات عن مواقع عسكرية في الكويت، إلا أن الحكومة الكويتية حظرت لاحقًا التغطية الإعلامية للقضية، وقالت إنها تحتجز عددًا من الاشخاص في تحقيق أمني لم تحدده.

لكن ايران نفت وجود أي جواسيس يعملون لحسابها في الكويت التي تحسنت علاقاتها مع معها بعد أن تسممت أثناء الحرب العراقية الايرانية في الفترة من 1980 - 1988 بسبب الدعم الكويتي للعراق.

واعتقلت الكويت في السابق شيعة للاشتباه في ضلوعهم في مؤامرات في الثمانينات لزعزعة استقرار البلاد من بينها محاولة لاغتيال حاكم الكويت وخطف طائرة كويتية للمطالبة بالافراج عن سجناء شيعة.

وقامت الكويت في عامي 1985 و6891 بترحيل حوالي 27 ألفا من الاجانب معظمهم ايرانيون وعززت الامن بعدما أطلقت طهران صواريخ على منشآتها النفطية وهاجمت ناقلات نفط كويتية.

ويأتي إصدار الأحكام المشددة ضد المتهمين بالتجسس لحساب إيران في الوقت الذي تواجه فيه الأخيرة اتهامات من البحرين بالتدخل في شئونها الداخلية، وبرزت تلميحات إلى ضلوعها في مخطط للقيام بانقلاب يقوده الشيعة بالبحرين للإطاحة بالنظام.

وتحدث حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين عن إفشال مخطط يحاك ضد بلاده وباقي دول مجلس التعاون الخليجي منذ ثلاثين سنة، ملمحًا بذلك إلى الجارة الإيرانية التي دأبت المنامة على اتهامها بالتدخل في شئونها الداخلية، وتحريض الشيعة على إثارة الاضطرابات بالمملكة الخليجية.

وتزامن ذلك مع قيام الخارجية البحرينية باستدعاء سفيرها لدى إيران، احتجاجًا على تصريحات انتقدت فيها طهران تدخل قوات أجنبية في المملكة الخليجية. وبعد يومين من ذلم قامت الخارجية الإيرانية باستدعاء سفير إيران لدى

البحرين، كما أقدمت البحرين على طرد القائم بالأعمال الإيراني يوم الأحد وردت إيران بخطوة مماثلة.
وكانت السلطات البحرينية اعتقلت ست شخصيات من الجناح المتشدد للمعارضة الشيعية، ومن بينهم حسن المشيمع زعيم حركة "الحق" الشيعية المتشددة التي تدعو إلى إلغاء النظام الملكي في البحرين، بتهمة الاتصال بدول أجنبية والتحريض على القتل وإتلاف ممتلكات عامة وخاصة.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 31/03/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com